# المشهد السياسي- الحزبي

أنطوان شلحت

| | |
|---|---|
| تحت المجهر | ■ انتخابات رابعة خلال عامين، والأزمة السياسية تراوح مكانها ■ الانزياحات والانشقاقات الحزبية فشلت مرة أخرى في إحداث اختراق على مستوى الأزمة السياسية ■ المزيد من الجنوح في الخارطة الحزبية نحو اليمين المتطرف |

انتخابات آذار ٢٠٢١: لا حسم، والمشهد المنقسم مرشّح للاستمرار. (أ.ف.ب)

# الملخص التنفيذي

شهدت انتخابات الكنيست الـ ٢٤ تراجعًا ملموسًا في الإقبال على التصويت، خاصة في المجتمع العربي حيث انخفضت النسبة إلى ما دون ٥٠٪.

لا يزال حزب الليكود برئاسة نتنياهو في مقدمة المشهد السياسي الإسرائيلي دون أن يكون قادراً على حسم معالم الحكومة الجديدة.

تعيد الانتخابات الرابعة إنتاج الأزمة السياسية: لا توجد أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم نتنياهو، ولا أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكمه، وشبح انتخابات خامسة في الأفق.

تميزت هذه الانتخابات بارتفاع عدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٣ قائمة في مقابل ٨ قوائم في الانتخابات الماضية، وهو ما يعزز من حالة التفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي.

بتسلئيل سموتريتش، سليل مئير كهانا، يتحول إلى لاعب أساسي في صياغة المشهد السياسي الإسرائيلي على الرغم من صغر حجمه. بل إن نتنياهو يطلب استمرار حضوره على الساحة السياسية للحفاظ على منصب رئيس الحكومة حتى لو كلفه ذلك ثمنًا سياسيًا.

حالت ميخائيلي دون الاندثار السياسي لحزب العمل أو الذوبان بداخل حزب «أبيض-أزرق»، لكنها تظل عاجزة عن إخراج الحزب من هامش الخارطة السياسية الجانحة نحو اليمين.

زاد الاستعصاء السياسي الذي أدى إلى أربع جولات انتخابية من شعور فقدان الثقة بين الإسرائيليين ومؤسسات الدولة.

## مدخل

منذ انطلاق عمل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥ (حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة) في أيار ٢٠٢٠، كان واضحاً أن كل اللاعبين في المشهد السياسي الإسرائيلي يتعاملون مع هذه الحكومة، التي قامت رئاستها على اتفاقية تناوب بين رئيس الليكود نتنياهو ورئيس «أزرق أبيض» بيني غانتس، على أساس أنها حكومة مؤقتة، وأن الانتخابات القادمة قريبة جدًا.

منذ انطلاق عمل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥ (حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة) في أيار ٢٠٢٠، كان واضحاً أن كل اللاعبين في المشهد السياسي الإسرائيلي يتعاملون مع هذه الحكومة، التي قامت رئاستها على اتفاقية تناوب بين رئيس الليكود نتنياهو ورئيس «أزرق أبيض» بيني غانتس، على أساس أنها حكومة مؤقتة، وأن الانتخابات القادمة قريبة جدًا.

وكان موعد الأزمة التي ستطيح بهذه الحكومة متوقعًا ومنتظرًا من قبل الجميع في ضوء الخلاف على ميزانية الدولة العامة الذي كان بمثابة التعبير الظاهر لأزمة أخفت بداخلها أزمات أخرى. فقد طالب الليكود بإقرار ميزانية لسنة واحدة، بينما طالب حزب «أزرق أبيض» بإقرار ميزانية لمدة سنتين، وكان هذا الخلاف نابعًا من عدم ثقة «أزرق أبيض» بنتنياهو حيث اعتبر أن الهدف من إقرار ميزانية لسنة واحدة هو نيّة نتنياهو التنصل من اتفاقه مع بيني غانتس على التناوب على منصب رئيس الحكومة. وظلت هذه الأزمة تنذر بحلّ الكنيست وإجراء انتخابات جديدة مُبكرة. فبحسب قانون أساس الكنيست، إذا لم يتم إقرار الميزانية السنوية فإن ذلك يعني إعلان الكنيست عن حلّ نفسه وإجراء انتخابات خلال ٩٠ يومًا. تم تخطي هذا الأزمة بتسوية داخل الحكومة تقضي بتأجيل البت في الميزانية مدة ثلاثة أشهر (حتى ٢٣ كانون الأول ٢٠٢٠)، بناء على اقتراح قدمه عضو الكنيست تسفي هاوزر من حزب «ديرخ إيرتس» داخل كتلة «أزرق أبيض». وعليه، تم تشريع قانوني خاص داخل الكنيست لأن الحكومة لا تمتلك صلاحية نظامية تخولها بتأجيل إقرار الميزانية، وتمثلت استراتيجية الليكود في هذا الصدد بتأجيل الأزمة، واستغلال هذه الفترة لتعزيز التحالف مع الأحزاب اليمينية والدينية اليهودية تحسبًا للانتخابات القادمة.

سنتناول في هذا الفصل نتائج الانتخابات التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١ وكانت الرابعة خلال أقل من عامين، وإلى ماذا تحيل. وسنحاول إجمال أبرز ملامح ولاية الحكومة الإسرائيلية الـ٣٥، وأبرز التطورات التي طرأت على المشهد الحزبي وصولاً إلى تلك الانتخابات. كما سنتطرّق إلى أهم تداعيات أزمة الاستعصاء السياسي تحت وطأة فيروس كورونا وإسقاطاته الاقتصادية والاجتماعية.

## ١. نتائج الانتخابات للكنيست الـ ٢٤

حتى توقيت كتابة هذا الفصل (أواخر آذار ٢٠٢١) لم تتضح بعد أي حكومة إسرائيلية يمكن أن يتم تأليفها برسم النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وكانت الرابعة

خلال أقل من عامين. كما لم يتضح بعد فيما إذا كانت هذه الجولة الرابعة هي الأخيرة أم أنها، كسابقاتها، ستؤدي إلى جولة انتخابات خامسة على خلفية الأسباب نفسها. ما بدا واضحا في حينه أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو، وفي الوقت عينه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكمه.

هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. وبناءً على ذلك فإن أيًا منهما لن ينكث وعوده إذا ما قرر السير مع نتنياهو أو الانضمام إلى خصومه، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنجح فرص تأليف حكومة يبقى الليكود خارجها.

هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. وبناءً على ذلك فإن أيًا منهما لن ينكث وعوده إذا ما قرر السير مع نتنياهو أو الانضمام إلى خصومه. وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنجح فرص تأليف حكومة يبقى الليكود خارجها.

**شكل رقم (٢): عدد مقاعد الأحزاب والقوائم بعد انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢١.**

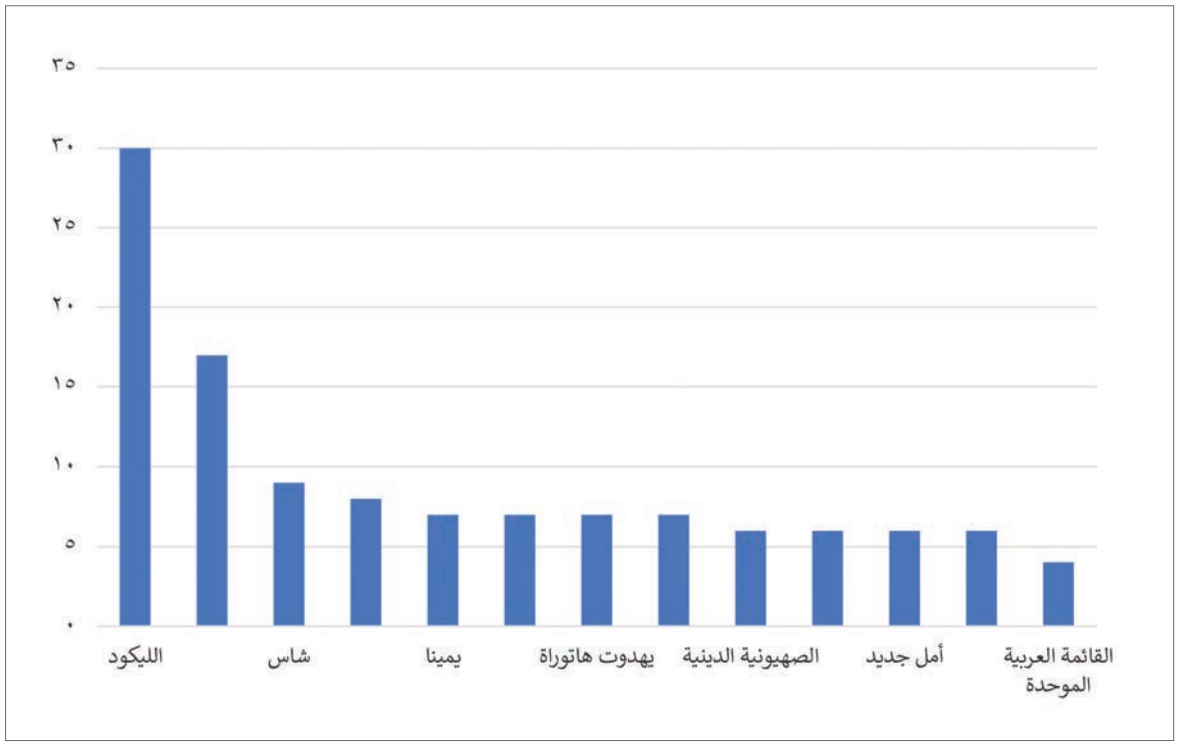

جاءت الانتخابات الرابعة نتيجة الأزمات التي عصفت بالحكومة المنتهية ولايتها. وكان موعد حل الكنيست متوقعًا وينتظره الجميع، فقد كان الخلاف على ميزانية الدولة العامة عبارة عن التعبير الظاهر للأزمة والتي أخفت بداخلها أزمات أخرى. وظهرت الأزمة الجادة بين مركبي الحكومة في مسألة إقرار الميزانية العامة للدولة، التي كانت من بين المسوغات الأساسية التي ساقها كل طرف كشرط لانضمامه إلى الطرف الآخر ضمن ائتلاف حكومي في وقت سابق. فقد طالب حزب الليكود بإقرار ميزانية لسنة واحدة، بينما طالب حزب «أزرق أبيض» بإقرار ميزانية لمدة سنتين. وكان هذا الخلاف نابعاً من عدم ثقة «أزرق أبيض» ببنيامين نتنياهو، حيث اعتبر أن الهدف من إقرار ميزانية لسنة واحدة هو نيّة الأخير التنصل من اتفاقه مع بيني غانتس، رئيس «أزرق أبيض»، على التناوب على منصب رئيس الحكومة. وظلت هذه الأزمة بمثابة مؤشر لأن تؤدي إلى حلّ الكنيست وإجراء انتخابات جديدة مُبكرة حتى نهاية العام ٢٠٢٠. وفي استطلاع للرأي العام أكد ٤٥٪ من المستطلعين أن نتنياهو سيكون المتهم بإجراء انتخابات جديدة، بينما ٢٠٪ حملوا غانتس المسؤولية عن ذلك، و٢٥٪ حملوا الإثنين المسؤولية.[١]

تميزت الانتخابات الإسرائيلية الرابعة بتراجع نسبة التصويت العامة من ٧١٪ إلى ٦٧٪ مقارنة بسابقتها. غير أن التراجع الكبير كان في المجتمع الفلسطيني حيث تراجعت النسبة من ٦٥٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى أقل من ٥٠٪ في انتخابات آذار ٢٠٢١، علمًا أن هناك من يدعي أن النسبة لم تتعدَّ ٤٥ ٪.

**أسباب تراجع نسب التصويت في انتخابات آذار ٢٠٢١**

- تفكيك القائمة المشتركة، حيث ساهم ذلك في تراجع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير، مما انعكس على نسبة التصويت العامة في الدولة كلها.
- حالة اللامبالاة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي من جراء تكرار دورات الانتخابات، حيث أجريت أربع دورات انتخابية خلال عامين، وأصبحت إسرائيل أكثر دولة غربية برلمانية في معدل عدد الدورات الانتخابية.
- عدم الثقة بالقدرة على تغيير الخارطة السياسية، حيث إن ما كان هو ما سوف يكون في هذه الانتخابات.
- تداعيات جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية التي رافقتها ولا تزال.

تميزت هذه الانتخابات أيضًا بارتفاع عدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٣ قائمة في مقابل ٨ قوائم في الانتخابات الماضية. وهذا يدل على حالة تفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي. فالقائمة المشتركة تفككت إلى قائمتين (القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة)، وكتلة يمينا انشقت إلى اثنتين (حزب يمينا وقائمة الصهيونية الدينية)، وانشق جدعون ساعر عن حزب الليكود مكونًا حزبًا جديدًا تحت اسم تكفا حداشا ليسرائيل (أمل جديد لإسرائيل)، وتفكك تحالف «أزرق

أبيض» إلى حزبين («أزرق أبيض» و «يوجد مستقبل»)، وتفكك تحالف حزب العمل- ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس). وهذا يدل على أن التكتلات التي تشكلت في الانتخابات السابقة بالإضافة إلى التفكك في الانتخابات الحالية لم ينقذا إسرائيل من معضلتها السياسية الموجودة فيها منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩.

**الجدول رقم (٢): نتائج انتخابات الكنيست في الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة.[٢]**

| القائمة | أيلول ٢٠١٩ | آذار ٢٠٢٠ | آذار ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|
| الليكود | ٣١ | ٣٦ | ٣٠ |
| «يوجد مستقبل» | | | ١٧ |
| «أزرق أبيض» (كحول لفان) | ٣٣ | ٣٣ | ٨ |
| العمل | ٦ (تحالف مع غيشر) | ٧ (تحالف العمل- غيشر-ميرتس) | ٧ |
| ميرتس | ٥ (تحالف مع إيهود باراك) | | ٦ |
| يهدوت هتوراة | ٨ | ٧ | ٧ |
| شاس | ٩ | ٩ | ٩ |
| «إسرائيل بيتنا» | ٨ | ٧ | ٧ |
| تحالف أحزاب اليمين | ٧ (يمينا) | ٦ | ٧ (يمينا) |
| القائمة المشتركة | ١٣ | ١٥ | ٦ |
| القائمة العربية الموحدة | | | ٤ |
| «الصهيونية الدينية» | | | ٦ |
| «أمل جديد لإسرائيل» | | | ٦ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٢٠ | ١٢٠ |

### ١.١ الليكود

تراجع عدد المقاعد التي حققها الليكود في هذه الانتخابات مقارنة بالانتخابات الثلاث السابقة، فقد حصل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ على ١,١١٣,٦١٧ صوتًا، فيما حصل في انتخابات آذار ٢٠٢٠ على ١,٣٥٢,٤٤٩ صوتاً بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف صوت.[٣] أما في الانتخابات الحالية فتراجع عدد مصوتي

الليكود إلى ١,٠٦٦,٥٩٥ صوتًا، أي أن الحزب تراجع بنحو ٣٠٠ ألف صوت عن الانتخابات السابقة. وحصل الليكود في هذه الانتخابات على ٢٤,١٪ من الأصوات ليحصد ٣٠ مقعداً، أقل بستة مقاعد عن انتخابات آذار ٢٠٢٠. ويمكن إرجاع سبب تراجع الليكود إلى العوامل التالية:

**حافظ حزب شاس برئاسة آرييه درعي على تسعة مقاعد، لكن عدد الأصوات هبط من نحو ٣٥٢ ألف صوت في الانتخابات السابقة إلى نحو ٣١٥ ألف صوت في الانتخابات الحالية، بمعدل ٧,١٪ من مجمل الأصوات.**

- أولاً: انشقاق جدعون ساعر عن الليكود في نهاية العام ٢٠٢٠ مكوناً حزبًا جديدًا باسم «أمل جديد لإسرائيل»، وانشق مع ساعر عدد من قيادات الليكود على المستوى القطري مثل الوزير زئيف إلكين، وساهم هذا الانشقاق في خسارة الليكود أصواتاً كثيرة، حيث تنافس ساعر وحزبه على نفس القواعد الاجتماعية لليكود.
- ثانيًا: عزوف الناس عن التصويت حيث تراجعت نسبة التصويت العامة بنحو ٤٪، مما ساهم في فقدان الليكود عددًا لا بأس به من الأصوات.
- ثالثًا: الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسرائيل من جراء جائحة كورونا، واتهام نتنياهو بالأداء الفاشل أو المتردد في إدارة الأزمة، والذي ساهم في تراجع الفئات الاجتماعية الضعيفة عن التصويت له.

هذا الأمر يأخذنا إلى الحزب الجديد الذي أسسه جدعون ساعر المنشق عن الليكود، والذي تآكلت شعبيته تدريجياً منذ تأسيسه. فبعد التأسيس تنبأت استطلاعات الرأي العام بأن ساعر سيحصد نحو ٢٠ مقعداً، بعد إعلانه أنه يطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة. ثم مع اقتراب موعد الانتخابات تآكلت شعبيته حتى وصلت في الانتخابات إلى ٦ مقاعد. وحصل الحزب على ٤,٤٪ من الأصوات، أي نحو ٢٠٩ آلاف صوت، وهي الأصوات التي – على ما يبدو – أخذ أغلبها من حزب الليكود، الذي تراجع، كما ذكر سابقاً، بنحو ٣٠٠ ألف صوت.

## ١.٢ تحالف «أزرق أبيض»

أما فيما يخص تحالف «أزرق أبيض»، فقد تفكك هو الآخر على إثر مشاركة رئيس التحالف بيني غانتس في حكومة نتنياهو الأخيرة (الخامسة). وبقي من هذا التحالف حزبان خاضا الانتخابات، وهما حزب «أزرق أبيض» برئاسة غانتس، وحزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد. وقد انسحب الحزب الثالث وهو «تلم» برئاسة وزير الدفاع السابق موشيه يعلون من التحالف مع «يوجد مستقبل» ثم من المنافسة في الانتخابات.

## ١.٣ حزب يوجد مستقبل

حصل حزب «يوجد مستقبل» على ١٧ مقعدًا، حيث أصبح الحزب الثاني من حيث التمثيل البرلماني. وحصل الحزب على ١٣,٩٪ من الأصوات، أي نحو ٦١٣ ألف صوت، في حين حصل

حزب «أزرق أبيض» على نحو ٢٩١ ألف من الأصوات بنسبة ٦,٦٪ من الأصوات الصحيحة حاصدًا ٨ مقاعد في الكنيست. هذا يعني أنهما مجتمعان حصلا على أقل مما حصل عليه التحالف في انتخابات آذار ٢٠٢٠ (نحو مليون و٢٠٠ ألف صوت)، ويؤكد على توزع الكثيرين من مصوتي التحالف السابق على الأحزاب الأخرى، مثل حزب العمل وحزب ميرتس بالأساس، فضلاً عن تراجع نسبة التصويت عمومًا.

## ١.٤ الأحزاب الحريدية

حافظ حزب شاس برئاسة آرييه درعي على تسعة مقاعد، لكن عدد الأصوات هبط من نحو ٣٥٢ ألف صوت في الانتخابات السابقة إلى نحو ٣١٥ ألف صوت في الانتخابات الحالية، بمعدل ٧,١٪ من الأصوات. أي أن الحزب حافظ على تمثيله على الرغم من تراجع عدد المصوتين له، ويعود ذلك إلى تراجع نسبة التصويت في المجتمع الإسرائيلي، لكنه في المجمل حافظ على أغلب قاعدته الانتخابية، وهو ما يميز الأحزاب الدينية الحريدية، حيث أن قواعدها ثابتة إلى حدّ ما.

أما حزب يهدوت هتوراه، فحصل في الانتخابات الحالية على نحو ٢٤٨ ألف صوت، بمعدل ٥,٦٪ من الأصوات، بينما حصل في الانتخابات السابقة على ٢٧٤ ألف صوت، متمثلاً بسبعة مقاعد حافظ عليها في الانتخابات الحالية على الرغم من تراجع عدد الأصوات. وهو مثل حزب شاس لم يخسر الكثير من المصوتين، على الرغم من أن الحزب زعم أنه كان يستطيع الحصول على عدد أكبر أو شبيه بالعدد السابق، لولا الدعم الذي حصل عليه حزب «الصهيونية الدينية» من طرف نتنياهو، مما أدى إلى تصويت قسم من مصوتي الحزبين (شاس ويهدوت هتوراة) لصالح حزب «الصهيونية الدينية».

### غدعون ساعر (١٩٦٦-)

محام إسرائيلي عمل كمدير لمكتب نتنياهو في العام ١٩٩٩ مدة عام ونصف. في انتخابات الليكود الداخلية في العام ٢٠٠٣ تم انتخابه على قائمة الليكود ممثلاً عن مدينة تل أبيب. شغل مناصب مهمة في كرئيس كتلة الليكود في الكنيست، ورئيس المعارضة أثناء حكومة شارون الثانية. وقد استقال من منصبه مرات عدّة نتيجة مواقفه اليمينية الراديكالية التي دفعته إلى رفض «خطة الانفصال» الإسرائيلية عن قطاع غزة.

وقد دخل الكنيست لأول مرة بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ واستقال من السياسة بين العام ٢٠١٤ والعام ٢٠١٧، حيث تفرغ لدراسة الماجستير، وعمل خلال هذه الفترة باحثٌ في معهد الأمن القومي.

مع عودته إلى الحياة الحزبية بدأت تطفو على السطح خلافات بينه وبين نتنياهو، حاول عبرها إبراز نفسه كبديل محتمل. حرمه نتنياهو من تقلد منصب وزير في الحكومة الـ ٣٥، بعد أن شغر منصب وزير التربية والتعليم ووزير الأمن الداخلي في حكومات سابقة. في كانون الأول ٢٠٢٠ استقال من حزب الليكود، وأعلن تشكيل حزب «أمل جديد» الذي طرح نفسه على يمين حزب الليكود.

ولساعر مواقف يمينية متطرفة تعود إلى رفضه الشديد للانسحاب الإسرائيلي من سيناء في العام ١٩٧٩، ومعارضته لحل الدولتين والترويج لإسرائيل الكبرى.

في انتخابات آذار ٢٠٢١، عرض ساعر نفسه كبديل «قوي» لنتنياهو. لكن في الأسابيع القليلة قبل الانتخابات راحت استطلاعات الرأي تقلل من وزنه إلى أن تم إعلان فشله في خلافة نتنياهو من خلال حزبه الجديد، إذ حصل على ٦ مقاعد فقط. ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الانتخابات بداية لنهايته السياسية أم مقدمة لانزياحات أخرى في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

اليمين الإسرائيلي: فشل الرهان على الرقم ٦١. (أ.ف.ب)

## ١.٥ الصهيونية الدينية

استطاع حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش، والذي يشمل حركة «عوتسما يهوديت (قوة يهودية)» التي تضم أتباع حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مئير كهانا، الحصول على ٢٢٥ ألف صوت، بمعدل ٥,١٪ من الأصوات. وقد عمل نتنياهو كثيرًا على بناء هذا الحزب خوفًا من خسارته وضياع عشرات الآلاف من أصوات اليمين، كما حدث في دورات الانتخابات السابقة. واستطاع الحزب تحقيق إنجاز انتخابي كبير بحصوله على ستة مقاعد في الكنيست، ليعاد تمثيل حزب كهانا القديم/ الجديد في الكنيست لأول مرة منذ سنوات الثمانينيات، حيث كان مئير كهانا عضوًا في الكنيست ومنع حزبه (كاخ) من خوض الانتخابات في العام ١٩٨٨. وفي العام ١٩٩٤ أعلن عنه منظمة إرهابية، وهو مُدرج ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا.

ووفقاً لبعض التحليلات، فإن فوز قائمة «الصهيونية الدينية» ينطوي على شرعنة الكهانية (نسبة الى مئير كهانا)، فضلاً عن أنه لم يأتِ تقريبًا على حساب الحزبين الحريديين، شاس

**استطاع حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش، والذي يشمل حركة «عوتسما يهوديت (قوة يهودية)» التي تضم أتباع حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مئير كهانا، الحصول على ٢٢٥ ألف صوت، بمعدل ٥,١٪ من مجمل الأصوات.**

ويهدوت هتوراه. وبالتالي فإن نحو ٢٠ بالمئة من الناخبين اليهود انتخبوا أحزاباً أصولية يهودية، وهم فعلوا ذلك بمباركة وتشجيع من رئيس حكومة إسرائيل.[٤]

## ١.٦ حزب «يمينا»

أما حزب «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت فقد كان في بداية الحملة الانتخابية على غرار حزب جدعون ساعر، من حيث قوته، كما أشارت استطلاعات الرأي العام. غير أنه حصل في الانتخابات على ٧ مقاعد فقط، مبددًا آمال بينيت في أن يكون مرشحاً لرئاسة الحكومة. وحصل حزب «يمينا» على نحو ٢٧٣ ألف صوت بمعدل ٦,٢٪ من الأصوات، بمعنى أن قوته لم تكن كبيرة مقارنة مع قوة حزب «الصهيونية الدينية». وكان نفتالي بينيت قد رفض أن يضم كلاً من رئيس حزب «الصهيونية الدينية» بتسلئيل سموتريتش، وحزب «قوة يهودية» الكهاني برئاسة إيتمار بن غفير، طامحاً من وراء ذلك إلى استقطاب مصوتين من المركز السياسي الإسرائيلي، غير أن استراتيجيته فشلت، وذلك لأسباب عديدة، في مقدمها الحملة الدعائية التي شنها نتنياهو عليه، ومؤداها أنه سيكون مركباً من حكومة «يسارية» برئاسة يائير لبيد.

## ١.٧ العمل: من حزب سلطة إلى حزب هامشي

على الجانب الآخر من الخارطة السياسية والحزبية، استطاعت رئيسة حزب العمل وعضو الكنيست ميراف ميخائيلي إنقاذ الحزب من السقوط في الانتخابات. فقد حصل حزب العمل على نحو ٢٦٨ ألف صوت، بمعدل ٦٪ من الأصوات حاصداً وحده ٧ مقاعد في الكنيست. في الانتخابات السابقة حصل الحزب على ٧ مقاعد أيضاً، لكن بتحالف مع ميرتس ومع حزب «غيشر»، عندما حصل على ٢٦٧ ألف صوت بمعدل ٥,٨٪ من الأصوات. وتدل هذه النتائج على النجاح الذي حققته ميخائيلي في زيادة عدد مصوتي الحزب من جهة، وتمثيله وحده بعدد المقاعد التي كانت للتحالف في السابق من جهة أخرى. ولكن فرحة حزب العمل بهذا النجاح تدل على أنه فقد منذ العام ٢٠١٣ صفته كحزب سلطة وكبديل سياسي لحزب الليكود، وهو بلا شك بمثابة انهيار سياسي لحزب العمل.

أنقذت ميخائيلي الحزب بعد الانهيار الذي حصل في السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ العام ٢٠١٩ وبعد أن تسلم عمير بيرتس رئاسته. فبعد فشل الحزب في انتخابات آذار ٢٠٢٠ قرر بيرتس الدخول إلى حكومة نتنياهو- غانتس جاعلاً حزب العمل يبدو كجزء من حزب «أزرق أبيض». واعترضت ميخائيلي على هذه الخطوة وحاربتها حتى بعد تصويت حزب العمل على الدخول إلى حكومة نتنياهو، وبقيت على موقفها الرافض والمعارض لهذه الخطوة التي اعتبرتها تدميرًا للحزب ومخططًا لدمجه في حزب «أزرق أبيض».[٥] بعد حلّ الكنيست وتقديم موعد الانتخابات، رفض عمير بيرتس إجراء انتخابات داخلية في الحزب، وفي الوقت نفسه رفض الخروج من الحكومة بعد حلّ الكنيست. وتوجهت ميخائيلي إلى المحكمة التي حكمت

بدورها ضد قرار بيرتس، ولصالح إجراء انتخابات. في هذه الفترة، كانت أغلب استطلاعات الرأي العام تنذر بفشل الحزب في اجتياز نسبة الحسم، الأمر الذي كان سيحسم نهج بيرتس في دمج الحزب مع حزب «أزرق أبيض». بعد قرار المحكمة أجريت انتخابات لرئاسة الحزب فازت بها ميخائيلي، وبعد فوزها أظهرت استطلاعات الرأي العام فوز حزب العمل بـ٧-٨ مقاعد في الانتخابات، بمعنى أنه ضاعف قوته الانتخابية بعد فوزها. وعلى ضوء هذه النتائج أعلن كل من بيرتس وإيتسيك شمولي، اللذين كانا يشغلان منصبي وزيرين في الحكومة عن انسحابهما من الحياة السياسية، ولكنهما قررا البقاء في منصبيهما كوزيرين في الحكومة، حتى تشكيل الحكومة المقبلة، وذلك على الرغم من القرار الذي اتخذته ميخائيلي والقاضي بانسحاب حزب العمل من الائتلاف الحكومي.

ويمكن إرجاع هذا التحول في النتائج إلى الأسباب التالية:

- أولاً: بعد انضمام حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، تراجع تأييد الحزب لدى قواعده التي اعتبرت هذه الخطوة «خيانة» لمصوتيه، وقررت التصويت لأحزاب بقيت في المعارضة مثل حزب «يوجد مستقبل». وعندما تم انتخاب ميخائيلي عاد جزء من المصوتين للحزب، لا سيما بعد قرار الانسحاب من الائتلاف الحكومي.
- ثانياً: تضرر حزب العمل جراء التحالف الذي قام به بيرتس في دورتي الانتخابات السابقتين مع حزب «غيشر»، لا سيما بعد أن حافظ بيرتس على هذا التحالف على الرغم من إخفاقه في دورة انتخابات الكنيست الـ ٢٢ (أيلول ٢٠١٩). وبعد أن انسحبت رئيسة الحزب، أورلي ليفي- أبكسيس، من التحالف بُعيد الانتخابات، تم الكشف عن تصريحاتها التي أعلنت فيها رفضها المشاركة في فعالية لإحياء ذكرى إسحق رابين، ومع ذلك لم يتخذ حزب العمل أي موقف جراء ذلك.
- ثالثاً: انتخاب ميخائيلي أعاد الأمل إلى الكثير من مصوتي الحزب الذين قرروا عدم التصويت له بسبب توجه بيرتس لدمج حزب العمل مع حزب «أزرق أبيض»، والذين اعتبروا أيضًا أن رئيسه غانتس خدع مصوتيه بانضمامه إلى حكومة مع نتنياهو.
- رابعاً: انتهازية بيرتس، فالكثير من المصوتين لحزب العمل اعتبروا أن بيرتس دمر الحزب في الدورتين السابقتين، فضلاً عن انتهازيته وتنقله بين الأحزاب المختلفة. وبعد انتخابه تراجعت قوة الحزب في جولة الانتخابات السابقة ربما كنوع من الاحتجاج على عودة بيرتس لرئاسة الحزب. في المقابل، اعتبرت ميخائيلي بأنها إنسانة مثابرة في مواقفها الأيديولوجية والسياسية، فرفضت الانضمام لحكومة نتنياهو وظلت في موقع المعارضة حتى بعد انضمام حزب العمل، وهو ما أعاد الكثير من المصوتين التقليديين للحزب. وكانت ميخائيلي من أشد المعارضين لدخول الحزب إلى حكومة نتنياهو، فقد كتبت حينها مقالاً تحت عنوان «لحظة قبل الانتحار النهائي لحزب العمل»

اعترضت فيه بشدة على هذا القرار، وحذرت من أن حزب العمل ينتحر سياسيًا جراء هذه الخطوة،[٦] وبدأت ميخائيلي مقالها بنداء للقراء المؤيدين لحزب العمل جاء فيه:

«لدينا بضعة أيام (تقصد قبل التصويت في مؤتمر الحزب على الانضمام للحكومة) لإنقاذ اليسار الصهيوني في إسرائيل. أريدكم وأريدكن معي لنمنع الانتحار النهائي لحزب العمل الذي يقوده عمير بيرتس وإيتسيك شمولي والذي سيؤدي إلى اندثار الحزب داخل حكومة نتنياهو، الحكومة الأكثر خطورة وفسادًا. يريدون أن يكون حزب العمل شريكًا في إلغاء اتفاق السلام مع الأردن وشطب اتفاق أوسلو».

وتضيف ميخائيلي أن هذه ليست المرة الأولى التي يقف فيها الحزب أمام مفترق طرق، إذ وصل لهذا الوضع برأيها، بسبب دخوله إلى حكومات يمينية وتنفيذ سياساتها المدمرة، وأن بيرتس يفعل ما فعله إيهود باراك في العام ٢٠٠٨. ففي ذلك العام استخدم باراك «الكلمات الكبيرة» حول صالح الدولة، مدعياً أن هناك «إنجازات» في الاتفاقات الائتلافية رائعة، ولكن انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه الوضع سواء، فيما يتعلق بواقع الدولة أو واقع الحزب.

## ١.٨ أحزاب أخرى

استطاع حزب ميرتس برئاسة نيتسان هوروفيتس أن يعزز من قوته بعد فشل التحالف السابق مع حزب العمل وحزب «غيشر». فقد خاض الانتخابات بشكل منفرد، محاولاً أن يكسب أصواتًا من المجتمع العربي بواسطة إدراج مرشحين عربيين في المكانين الرابع والخامس. وحصل الحزب على ٢٠٢ ألف صوت بمعدل ٤,٥٪ من الأصوات محققًا تمثيلاً بستة مقاعد في الكنيست. وهي نتيجة لم يتوقعها الحزب، حيث كان يصارع على تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات.

وحافظ حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان على قوته التمثيلية في الكنيست بسبعة مقاعد كما في المرات السابقة، وهو ما يؤكد أن للحزب قواعد اجتماعية انتخابية ثابتة نسبيًا. حصل الحزب

### ميراف ميخائيلي (١٩٦٦-)

إعلامية إسرائيلية انضمت إلى حزب العمل في العام ٢٠١٣، وانتخبت في الترتيب الخامس على قائمة الحزب. وبما أن حزب العمل حصل على ١٥ مقعدًا في انتخابات العام ٢٠١٣، استطاعت ميخائيلي الانضمام إلى الكنيست ولعب دور فعال في لجانه الداخلية، خاصة في مجال الجندر والرياضة والعلاقات الأفريقية.

اتهمت ميخائيلي، والتي تعتبر حديثة العهد في حزب العمل، كلًا من عمير بيرتس وإيتسك شمولك بالانتهازية عند قبولهم الانضمام إلى حكومة «وحدة وطنية» في حكومة نتنياهو-غانتس في أيار ٢٠٢٠. وقد لاقى اعتراضها هذا قبولاً واسعًا في صفوف الحزب.

ولميخائيلي مواقف نقدية من سياسات الحكومات اليمينية التي اتهمتها بأنها أحيانًا تنفيذ سياسات عنيفة بشكل غير مبرر تجاه الفلسطينيين. في كانون الثاني ٢٠٢١، وعشية انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢١، انتُخبت ميخائيلي لرئاسة حزب العمل، وبينما كانت استطلاعات الرأي ترجح حصوله على أصوات تقف به على حافة نسبة الحسم.

نجحت ميخائيلي في الحصول على ٧ مقاعد. لكن مجرد فكرة دخول ناشطة وإعلامية الى حزب العام في العام ٢٠١٣، وصعودها لتحتل رئاسة الحزب خلال بضع سنوات إنما تعكس الأزمة الداخلية التي يعيشها حزب العمل بشكل خاص، واليسار الصهيوني بشكل عام، والتي تتمثل في انحصار شعبيته، وافتقاده لقادة تاريخيين.

على نحو ٢٤٨ ألف صوت بنسبة ٥,٦٪ من الأصوات، في حين حصل في الانتخابات السابقة على نحو ٢٦٣ ألف صوت بنسبة ٥,٧٪ من الأصوات، وهو ما يؤكد على ثبات قواعد الحزب التي يهمها موضوع الدين والدولة ولجم قوة الأحزاب الدينية في المشهد السياسي الإسرائيلي.

أخيراً، جاء تفكيك القائمة المشتركة ليضرب التمثيل العربي في الكنيست الـ ٢٤. فبعد الإنجاز الانتخابي الكبير في الانتخابات السابقة وحصول القائمة المشتركة على ١٥ مقعداً، تراجع تمثيل القائمة المشتركة (التي أبقت على هذا الاسم) إلى ٦ مقاعد، بينما حصلت القائمة الموحدة على ٤ مقاعد. وكانت نسبة التصويت في المجتمع العربي (لا يشمل المدن المختلطة) في ارتفاع من ٤٩٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩، الى نحو ٦٠٪ في انتخابات أيلول ٢٠١٩، ثم نحو ٦٥٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠ . ولكن في هذه الانتخابات تراجعت نسبة التصويت بشكل لافت إلى أقل من ٥٠٪. وحصلت القائمة المشتركة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ على ٥٧٧,٣٥٥ صوتًا، ما يعادل ١٢,٥٪ من أصوات الناخبين، منها ما يعادل ٨٧٪ من مجمل أصوات الناخبين العرب، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونية. في هذه الانتخابات، حصلت القائمة المشتركة على نحو ٢١٢ ألف صوت، أي ما نسبته ٤,٨٪ من مجمل الأصوات حاصدة بذلك ٦ مقاعد فقط، بينما حصلت القائمة الموحدة على نحو ١٦٧ ألف صوت بنسبة ٣,٧٪ من الأصوات، أو ما يعادل ٤ مقاعد. للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلّقة بالقائمة المشتركة، يُرجى مراجعة فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير الاستراتيجي.

## ٢. استمرار الأزمة السياسية الداخلية

### ٢.١ السياسة تهدد «المناعة القومية» لإسرائيل

على الرغم من أن انتخابات آذار ٢٠٢١ هي الرابعة خلال عامين، إلا أنها الأولى التي شهدت قيام شخصيات إسرائيلية رسمية بإطلاق تحذيرات من مغبة أن يؤدي الاستعصاء السياسي إلى ما يشبه الفوضى والانهيار. ولعل أبرز هذه الشخصيات رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، الذي حذر من أن الأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل تهدّد بفقدان ثقة الجمهور بالمؤسسات الرسمية، مشيراً إلى أن هذه الأزمة تعزّز في الوقت نفسه الأصوات التي تنادي بإقصاء مجموعات بأكملها من المجتمع الإسرائيلي.[٧]

ولأول مرة أدرج «معهد أبحاث الأمن القومي» (جامعة تل أبيب) في تقديره الاستراتيجي السنوي ٢٠٢٠-٢٠٢١، الأزمة الداخلية في إسرائيل باعتبارها أحد ثلاثة أخطار بارزة تهدد مناعة الدولة القومية في الفترة الحالية. في التقرير، قام رئيس المعهد والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») اللواء احتياط عاموس يدلين، بالتوجه إلى رئيس الدولة الإسرائيلية ريفلين بالقول: «إسرائيل موجودة حالياً في خضم أزمة متعددة الأبعاد مستمرة منذ نحو سنة ومتشابكة مع أزمة سياسية متواصلة. إن

هذه الأزمة المُركّبة من شأنها أن تقوّض أسس الأمن القومي بمفهومه الواسع، إذ إنها تؤدي إلى إضعاف منظومات الدولة ومؤسساتها وتتجسّد في صعوبات الأداء وشلل عمليات اتخاذ القرارات وانخفاض ثقة الجمهور بالمؤسسات وانعدام التضامن والهدف المشترك بين مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي».[٨]

ورد تقييم في ورقة تقدير موقف صادرة عن باحثي معهد هرتسليا للسياسات والاستراتيجيا بإشراف مدير المعهد اللواء احتياط عاموس غلعاد أن «دخول إسرائيل في معركة انتخابية رابعة خلال عامين يكشف تدهوراً وضرراً مستمراً للمناعة الوطنية».

ووفقاً لادعاءات الباحثين في المعهد، فإن إسرائيل في مستهل سنة ٢٠٢١ هي دولة قوية ذات قدرات عسكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية متفوقة على الرغم من أزمة فيروس كورونا التي اجتاحتها أسوة بالعالم أجمعين. ومع ذلك، يقدر الباحثون أن إسرائيل هي مجتمع متشرذم يعاني أزمة داخلية كشفتها أزمة كورونا وزادتها تفاقمًا، إلى جانب التحديات الأمنية التي ستستمر ماثلة أمام إسرائيل حتى بعد زوال تهديد الفيروس.[٩]

ورد تقييم مماثل في ورقة تقدير موقف صادرة عن باحثي معهد هرتسليا للسياسات والاستراتيجيا بإشراف مدير المعهد اللواء احتياط عاموس غلعاد. وجاء فيها: «إن دخول إسرائيل في معركة انتخابية رابعة خلال عامين يكشف تدهوراً وضرراً مستمراً للمناعة الوطنية». مضيفا أن إسرائيل تغرق في أزمات صحية واقتصادية – اجتماعية حادة، وهي في حالة شلل سياسي مستمر، وتعمل من دون ميزانية تستشرف المستقبل، ومن دون خطة عمل منتظمة، ومن دون استراتيجيا وسلّم أولويات. وهذه التطورات تنعكس سلباً على صورة إسرائيل القوية وعلى مكانتها الإقليمية والدولية، وضررها على المستويات السياسية – الأمنية، وخصوصًا في فترة تبدُّل الإدارة في الولايات المتحدة، يمكن أن يكون فادحًا.»[١٠]

وعن تأثير الأزمة، أوضح استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠» الذي يُجريه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أن «ثمة تراجعًا حادًا وخطيرًا في الشعور بالتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي»، وقد سجل مؤشر هذا الشعور في سنة ٢٠٢٠ النسبة الأدنى من نحو العقد. ووفقًا لما قاله رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فإن معطيات «مؤشر الديمقراطية» لسنة ٢٠٢٠ «أن الأزمة ... قد كشفت عن، بل ربما ساهمت أيضًا في، مدى عمق الانقسامات والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي»، وأن استمرار هذه الأزمة واستمرار الشعور بأنها لا تُدار بصورة صحيحة وباعتبارات موضوعية خالصة قد أديا إلى تعمّق التآكل في ثقة الجمهور بمؤسساته الرسمية ومنتخَبيه، إضافة إلى تعميق التنافر والشعور بالاغتراب. وتوقع استمرار الهبوط الحاد في ثقة الجمهور بالسلطات الرسمية، حتى بعد تبدد غبار المعركة الانتخابية الحالية وبعد تشكيل حكومة جديدة.[١١]

وحذّر بعض المحللين من تفاقم حالة الكراهية الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي لأنها ستؤدي بهم إلى الهاوية، وأشاروا إلى أن إسرائيل باتت تشهد انتشارًا غير مسبوق لما يوصف بوباء الكراهية

الداخلية. وفيما يسقط وباء كورونا آلاف الإسرائيليين، ويشل اقتصادهم بشكل شبه كامل، ويغير أسلوب حياتهم، فقد فشلت إسرائيل فشلا ذريعًا في محاولة الحفاظ على «وحدتها الوطنية».[١٢] من مظاهر التصدع داخل المجتمع الإسرائيلي في العام ٢٠٢٠، حملات احتجاجات ضد نتنياهو على خلفية محاكمته بشبهات فساد، وعلى خلفية أداء حكومته في مواجهة وباء كورونا (طالع عن الحملة في فصل المشهد الاجتماعي في هذا التقرير). ومن جانب آخر، ولأسباب بعضها يتعلق بالمعتقدات الدينية، وبعضها الآخر بالموقف من مؤسسات الدولة، رفض مجتمع اليهود الحريديم المتشددين دينياً الانصياع لإجراءات الإغلاق لمواجهة تفشي كورونا. وساهم هذا الرفض في اتساع الفجوة والعداء بين المجتمع الإسرائيلي وبين الحريديم.

يضاف إلى ذلك قرار حكم قضائي صدر أخيرًا عن المحكمة الإسرائيلية العليا في الأول من آذار ٢٠٢١ بشأن الاعتراف بالتهويد حسب منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ في الديانة اليهودية، وليس وفق منهج التيار الأرثوذكسي فقط. وهو اعتراف في سياق «قانون العودة» الإسرائيلي الذي يحدد بموجبه اليهودي لإجراءات الهجرة والتجنس فقط. وعقب القرار هدّد الجناح الأرثوذكسي بأنه سيشترط انضمامه إلى أي ائتلاف حكومي بعد الانتخابات بتعهد مسبق بإلغاء قرار الحكم القضائي هذا بواسطة تشريع قانوني خاص يسنه الكنيست الجديد فور انتخابه وبدء دورته الجديدة. وكان لهذا التهديد أثر فوري تجسد في بيانات صدرت عن حزب الليكود وأحزاب اليمين الأخرى تضمنت هجومًا على المحكمة العليا وقرارها وتعهداً بإلغائه، في مقابل بيانات الدفاع عن المحكمة وامتداح قرارها من جانب أحزاب «الوسط ـ يسار»، خصوصاً.

وتوقعت تحليلات كثيرة أن تكون لهذا القرار تداعياته على سلوك الحريديم وحزبيهما السياسيين (يهدوت هتوراه وشاس)، إضافة إلى أحزاب «التيار الديني الوطني» والصهيونية اليمينية، في كل ما يتعلق بالتحالفات والائتلاف الحكومي المستقبلي. وقد زاد هذا القرار من حدّة الهجوم اليمينيّ على المحكمة العليا، وهو ما سنتطرّق إليه في سياق لاحق.

## ٢.٢ الوقائع المرتبطة بذهاب إسرائيل إلى جولة انتخابات رابعة

ذهبت إسرائيل إلى انتخابات الكنيست الـ ٢٤ بعد أن تم حل الكنيست الـ٢٣ تلقائيًا منتصف ليلة ٢٣ كانون الأول ٢٠٢٠، بعد الفشل في التوصل إلى تسوية في اللحظة الأخيرة بشأن الميزانية العامة للدولة. وتقرّر أن تتجّه إسرائيل نحو انتخابات عامة جديدة يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١.

هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزير الدفاع بني غانتس وحزبه «أزرق أبيض» بعد الفشل في التوصل إلى تسوية بشأن الميزانية، وقال إن حزب الليكود لم يكن يريد الانتخابات، وصوت ضدها مراراً وتكراراً، لكن غانتس انسحب من الاتفاقات وتسبب بجر إسرائيل إلى الانتخابات جرّاء صراعات داخلية في حزبه. وأضاف نتنياهو: «للأسف انسحب غانتس من الاتفاقات وهذا الإجراء يجرنا

إلى صناديق الاقتراع. لقد تراجع بسبب إصراره على السماح لوزير العدل آفي نيسانكورن بترويج ديكتاتورية المسؤولين اليساريين الذين يدوسون على إرادة الجمهور، نحن ضد الانتخابات، إنه قرار خاطئ لدى حزب أزرق أبيض، وعلى الرغم من ذلك سننتصر».

وتعقيباً على أقوال رئيس الحكومة هذه، قال حزب «أزرق أبيض» في بيان صادر عنه إن نتنياهو المُلاحق بثلاث لوائح اتهام هو الذي يجر البلد إلى ٤ معارك انتخابية، وأكد أنه لو لم تكن هناك محاكمة لكانت هناك ميزانية عامة ولِما كانت انتخابات.

يُذكر أنه بعد ٣ انتخابات جرت في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وحقق نتنياهو وغانتس فيها نتائج شبه متعادلة، اتفقا في نيسان ٢٠٢٠ على تأليف حكومة الوحدة والطوارئ لمعالجة أزمة فيروس كورونا، وإنهاء أطول أزمة سياسية في تاريخ إسرائيل. وتضمن الاتفاق التناوب على رئاسة الحكومة، ونصّ بصورة خاصة على أن تتبنى الحكومة ميزانية واحدة لسنتين (٢٠٢٠ و٢٠٢١)، لكن حزب الليكود بزعامة نتنياهو اقترح تمرير ميزانيتين مختلفتين، وهو ما رفضه حزب «أزرق أبيض» بزعامة غانتس، وأصبحت هذه المسألة، التي بقيت من دون حل، نقطة ضعف الائتلاف الحكومي، وفاقمت التوتر القائم بين الحزبين.[١٣]

بعد حلّ الكنيست الـ ٢٣ قال «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إن إسرائيل الآن هي «الديمقراطية البرلمانية الليبرالية التي أجرت أكبر عدد من الانتخابات العامة في العالم منذ سنة ١٩٩٦» (بمتوسط ٢,٣ سنة بين كل انتخابات). ووفقًا لهذا المعهد «لم تجر أي ديمقراطية برلمانية ليبرالية أخرى انتخابات عامة بمثل هذه الوتيرة». ويؤكد المعهد أن هذا الواقع هو نتيجة لأزمة حكم عميقة الجذور تم خلالها استسهال الذهاب إلى انتخابات مبكرة في كل مرة، وذلك في الوقت الذي يقوم فيه رئيس حكومة باحتجاز المصلحة العامة كرهينة لاعتباراته الشخصية، في إشارة إلى نتنياهو الذي يحاكم بتهمة الفساد في ثلاث قضايا. ويمكن وصف المشهد السياسي عشية الانتخابات الرابعة في آذار ٢٠٢١، كما يأتي:

- أولاً: كان التنافس الأساس فيها بين أحزاب اليمين التي باتت متشرذمة على خلفية معارضة استمرار حكم نتنياهو جراء اتهامه بشبهات فساد، لا على خلفية مناهضة سياسته العامة، ولا سيما حيال المسألة الفلسطينية وسائر القضايا الإقليمية.
- ثانيًا: التضخم في عدد الأحزاب بشكل عام، إذ أعلن رئيس جهاز الموساد السابق داني ياتوم تأسيس حزب جديد باسم «قدامى إسرائيل» (انسحب لاحقًا من المنافسة)، وذلك بعد أن أعلن جدعون ساعر الانشقاق عن حزب الليكود وإقامة حزب جديد باسم «أمل جديد– وحدة لإسرائيل» سرعان ما انضم إليه وزراء وأعضاء كنيست من الليكود و «أزرق أبيض». وبعد أن انشق معظم وزراء وأعضاء الكنيست من «أزرق أبيض» وانضموا إلى أحزاب إما جديدة أو قائمة تركوا وراءهم بيني غانتس من دون شخصيات بارزة تحيط به داخل حزبه «أزرق أبيض». كما أعلن عضو الكنيست عوفر شيلح انشقاقه عن حزب «يوجد مستقبل» وإقامة حزب جديد باسم «تنوفا» (انطلاقة)، وأعلن المحاسب

العام السابق لوزارة المالية يارون زليخة، إقامة حزب جديد لـ «إنقاذ إسرائيل من الإفلاس» («الحزب الاقتصادي»)، وأقام رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي حزباً جديداً باسم «الإسرائيليون» انضم إليه من حزب «أزرق أبيض» وزير العدل السابق آفي نيسانكورن.

- ثالثاً: ازدياد اهتمام الأحزاب الإسرائيلية بجمهور الناخبين العرب البالغ عددهم نحو مليون ناخب (١٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع). فبعد أن دلت استطلاعات الرأي العام على أن القائمة المشتركة التي حظيت في انتخابات آذار ٢٠٢٠ بنحو ٨٧٪ من أصوات العرب ستتراجع من ١٥ عضو كنيست إلى ١٠ أعضاء بسبب الخلافات الناشبة فيها، انقض قادة الأحزاب اليهودية للفوز بهذه الأصوات الضائعة. وحتى نتنياهو الذي كان يشكك بشرعية الأحزاب العربية واشتهر بتحذيره منها في انتخابات ٢٠١٥ حين ذكر أن «العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع بألوفهم في حافلات تمولها جهات أجنبية»، بدأ يخطط للحصول على مقعدين من الأصوات العربية، وقام بزيارتين إلى مدينتين عربيتين حتى «يطمئن بأنهم يحصلون على لقاح ضد كورونا» وللترويج لـ «اتفاقات أبراهام» لتطبيع العلاقات مع إسرائيل التي وقعها مع عدة دول عربية برعاية الولايات المتحدة قبل نهاية ولاية الرئيس دونالد ترامب.

وعشية انتهاء مهلة تقديم القوائم الانتخابي، أعلن رئيس حزب «تنوفا» عوفر شيلح ورئيس حزب «الإسرائيليون» رون خولدائي أنهما لن يتنافسا في الانتخابات الإسرائيلية العامة، بعد فشل المفاوضات التي أجراها كل منهما مع رئيسة حزب العمل وعضو الكنيست ميراف ميخائيلي لخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة لمعسكر الوسط- اليسار. كما تبين بعد انتهاء مهلة تقديم القوائم إلى لجنة الانتخابات المركزية أن حزب «البيت اليهودي» لن يتنافس بعد أن توصل إلى تفاهمات مع حزب «يمينا». وقدمت القائمة العربية الموحدة قائمة مستقلة عن القائمة المشتركة، بينما قدمت الأخيرة قائمة مؤلفة من تحالف أحزاب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير. كما قدم «الحزب الاقتصادي» برئاسة المحاسب العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية يارون زليخا قائمة مستقلة على الرغم من عدم اجتيازه نسبة الحسم في استطلاعات الرأي العام الأخيرة. واختارت رئيسة العمل وعضو الكنيست ميراف ميخائيلي عدم استخدام صلاحيتها بشأن تحصين أماكن مضمونة ضمن قائمة الحزب لمرشحين من خارجه. وقالت مصادر مسؤولة في العمل إن شيلح وخولدائي طالبا بضمان أماكن لمرشحين آخرين من حزبيهما. ولاحقاً، قرر كلٌّ من شيلح وخولدائي الانسحاب من التنافس كي لا يتسببا بضياع أصوات من معسكر الوسط- اليسار. وأكد شيلح أن ميخائيلي تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل المفاوضات.

**ازداد اهتمام الأحزاب الصهيونية بجمهور الناخبين العرب البالغ عددهم نحو مليون ناخب (١٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع). فبعد أن دلت استطلاعات الرأي العام على أن القائمة المشتركة التي حظيت في انتخابات آذار ٢٠٢٠ بنحو ٨٧٪ من أصوات العرب ستتراجع من ١٥ عضو كنيست إلى ١٠ أعضاء بسبب الخلافات الناشبة فيها، انقض قادة الأحزاب الصهيونية للفوز بهذه الأصوات الضائعة.**

وقال بيان مشترك لحزبيْ «يمينا» و «البيت اليهودي» إنه تم الاتفاق على عدم خوض الأخير الانتخابات مقابل دعم ترشيح نفتالي بينيت (رئيس «يمينا») لمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وفي مقابل ذلك وعد «يمينا» بتعيين رئيسة «البيت اليهودي» حجيت موشيه في منصب وزيرة مسؤولة عن شؤون الصهيونية الدينية في الحكومة المقبلة، وذلك على إثر فشل المفاوضات بين «البيت اليهودي» وحزب «الصهيونية الدينية» برئاسة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، الذي قرّر أن يخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة مع حزب «عوتسما يهوديت» («قوة يهودية») من أتباع الحاخام مئير كهانا.

أعلن حزب الليكود تحصين كلٍّ من الكاتبة الصحافية اليمينية غاليت ديستل- أتبريان في المكان العاشر، وعضو الكنيست أورلي ليفي - أبكسيس من حزب «غيشر» (جسر) في المكان ٢٦ ضمن قائمته الانتخابية. وتم إدراج مرشح من حزب «الصهيونية الدينية» في المكان ٢٨ من القائمة وفقًا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الليكود وسموتريتش. كذلك قام نتنياهو بإدراج أول مرشح عربي مسلم وهو نائل زعبي في المكان ٣٩ الذي لا يُعتبر مضموناً.

كما قدم حزب ميرتس قائمته الانتخابية التي تضم مرشحيْن عربيين في المكانين الرابع والخامس (غيداء ريناوي- زعبي وعضو الكنيست السابق عيساوي فريج). وقال المرشح الثالث في ميرتس عضو الكنيست يائير غولان إنه مستعد للانضمام إلى حكومة برئاسة جدعون ساعر الذي انشق عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً باسم «أمل جديد»، من أجل إسقاط حكومة نتنياهو. ورداً على سؤال عن أسباب عدم خوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة مع حزب العمل، قال غولان إن رئيسة العمل تعاملت ببرود مع ميرتس منذ انتخابها لهذا المنصب. كما ضمت قائمة العمل عدداً من الوجوه الجديدة، بينها المخرجة السينمائية العربية ابتسام مراعنة، المرشحة في المكان السابع.[١٤]

## القائمة الصهيونية الدينية

هي قائمة تشكلت عشية انتخابات الكنيسيت الـ ٢٥، وتضم ثلاثة أحزاب: ١) حزب «تكوما» برئاسة بيتسلئل سموتريتش الذي يحتل المنصب الأول في القائمة الصهيونية الدينية. وهو حزب أقيم في العام ١٩٩٩ من قبل أشخاص مستقيلين من حزب المفدال الاستيطاني. ٢) «عوتسما يهوديت» برئاسة ايتمار بن غفير الذي يأتي في المرتبة الثانية ضمن القائمة. وهو حزب يضم أتباع مائير كهانا. ٣) حزب «ناعام» القومي اليهودي برئاسة آفي معوز الذي جاء في المرتبة الثالثة ضمن القائمة. تم تشكيل القائمة بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢١ تحضيرًا لانتخابات آذار ٢٠٢١. ولأن القائمة بمركباتها الثلاثة تستند في قاعدتها على المستوطنين واليمين المتطرف، فإنها تعتبر أقرب من الناحية الأيديولوجية إلى حزب البيت اليهودي الذي يرأسه نفتالي بينيت. بيد أن التشرذم الحزبي الذي طال كامل الخارطة السياسية في إسرائيل خلال العامين الماضيين، ألقى بظلاله أيضًا على اليمين الاستيطاني، سيما وأن نتنياهو يسعى باستمرار إلى تفتيت القوائم التي تعتبر منافسة له لتشتيت أصواتها. وبالفعل، فشلت المفاوضات لدمج القائمة الصهيونية الدينية مع حزب نفتالي بينيت، خاصة وأن نتنياهو قدم عرضًا لحزب تكوما، إذ منح نتنياهو المقعد رقم ٢٨ في قائمة الليكود إلى أوفير سوفر (ممثل عن الاتحاد القومي- تكوما) وذلك لإغراء الصهيونية الدينية بالتحالف، وبشكل مسبق مع الليكود، وضمان ولائه بعد فرز الأصوات والبدء بتشكيل الائتلاف الحكومي. ←

## ٢.٣ حكومة نتنياهو الخامسة: البداية والنهاية

أدت حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة (الحكومة الإسرائيلية الـ٣٥) اليمين الدستورية يوم ١٧ أيار ٢٠٢٠، وأيد الحكومة الجديدة ٧٣ عضو كنيست وعارضها ٤٦ عضواً. وأدى زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو اليمين الدستورية كرئيس للحكومة لولاية خامسة منذ ٢٠٠٩. كما أدى رئيس حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس اليمين الدستورية كرئيس حكومة بديل ورئيس حكومة مستقبلي، وكان من المقرر أن يحل محل نتنياهو كرئيس للحكومة يوم ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١. كما أدى غانتس اليمين كوزير للدفاع. وبالإضافة إلى نتنياهو وغانتس، ضمت الحكومة ٣٢ وزيرًا.

ويبلغ مجموع أعضاء الائتلاف الحكومي ٧٤ عضو كنيست، ٣٦ منهم من حزب الليكود، و١٦ من حزب «أزرق أبيض»، و٩ من حزب شاس، و٧ من حزب يهدوت هتوراة، و٢ من حزب العمل، و٢ من حزب «ديرخ إيرتس» المنشق عن حزب «تلم» بزعامة موشيه يعلون، وعضو الكنيست رافي بيرتس من حزب «البيت اليهودي»، وعضو الكنيست أورلي ليفي-أبكسيس من حزب «غيشر».

وقال نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل أول جلسة للحكومة عُقدت في الكنيست مباشرة بعد مراسم أداء اليمين الدستورية: «إن المهمة الأولى هي فيروس كورونا والصحة، وطالما أن الفيروس هنا ولا يوجد لقاح من الممكن أن يعود بين عشية وضحاها». وأشار نتنياهو إلى أن المهمة الثانية التي ستكون ماثلة أمام الحكومة هي تمرير الميزانية العامة للدولة وإنعاش الاقتصاد، والمهمة الثالثة هي محاربة إيران، والمهمة الرابعة محاربة التحقيق في ارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، الذي وصفه بأنه تهديد استراتيجي لإسرائيل والجيش الإسرائيلي، والمهمة الخامسة ستكون ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وقال نتنياهو إنه ينوي طرح مسألة الضم على الحكومة بسرعة.

يعتبر سموتريتش، رئيس الصهيونية الدينية، شخصية مثيرة للجدل، خاصة وأنه انضم لعضوية الكابينيت المصغر في العام ٢٠١٩، وساهم كعضو كنيست في تقديم العديد من القوانين الداعمة للاستيطان. ويعتبر سموتريتش من أشد المعارضين لحل الدولتين، ويرى أن منظمة التحرير الفلسطينية (والسلطة الوطنية) قد جاءت لمحاربة الحركة الصهيونية وإنهاء وجود دولة إسرائيل، وأن التعامل معها لا يجب أن يشمل بعدًا سياسيًا، وإنما وفق معادلة الردع المستمر. ينشط سموتريتش بشكل خاص في شرعنة الاستيطان في أراضي الضفة الغربية المحتلة من خلال السعي لمنح الصندوق القومي اليهودي صلاحيات في شراء أراضي في الضفة.

من بين مركبات القائمة الصهيونية الدينية هناك حزب عوتسما يهوديت (القوة اليهودية) الذي شكّله اتباع المتطرف مائير كهانا. يدافع الحزب بشدة عن فكرة «شعب الله المختار» الذي يجب أن يحكم كامل «أرض إسرائيل» كما وردت في التوراة. وعليه، لا يحق لأي قائد أو زعيم إسرائيلي تقديم تنازلات عن أي شبر من أرض إسرائيل (خاصة يهودا والسامرة- أي الضفة الغربية المحتلة). كما أن الحزب يسعى إلى عودة اليهود إلى جبل الهيكل من خلال احتلال المسجد الأقصى والشروع بتشييد الهيكل المزعوم. أما فيما يتعلق بالوجود الفلسطيني، فيعتبر أعضاء الحزب أن الفلسطينيين أعداء اليهود وعليهم مغادرة البلاد فورًا. وعليه، يقترح الحزب شن حملات لتشجيع الفلسطينيين على الهجرات الجماعية وإخلاء «أرض الميعاد».

وتشكلت الحكومة على أساس نموذج ائتلاف غير مسبوق في السياسة الإسرائيلية، إذ تم بين فريقين، يترأس كل واحد منهما الكتلة الأكبر داخل فريقه: من جهة هناك الليكود وحلفاؤه الدائمون شاس ويهدوت هتوراه وكتلة تحالف «يمينا» التي في نهاية المطاف بقيت خارج الائتلاف، باستثناء نائب منها، بسبب شكل توزيع الحقائب، والنائبة أورلي ليفي- أبكسيس، التي شكلت حزبا لها أسمته «غيشر»، وكانت قد انشقت بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠ الأخيرة عن تحالفها مع حزبي العمل وميرتس، بعد ٧٢ ساعة من الانتخابات إياها.

ويترأس الفريق الثاني حزب «مناعة لإسرائيل»، برئاسة بيني غانتس، الذي أخذ لنفسه اسم كتلة «أزرق أبيض»، بعد الانشقاق عن التحالف الثلاثي، مع حزبي «يوجد مستقبل» و «تلم». ولكتلة «أزرق أبيض» ١٥ نائبًا. وانضم لهذا الفريق نائبان من أصل ثلاثة في كتلة حزب العمل، التي شقت تحالفها الانتخابي الأخير مع حزب ميرتس؛ وقد أعلنت النائبة الثالثة في كتلة العمل، ميراف ميخائيلي، أنها لا تعتبر نفسها جزءًا من الائتلاف، وأن تصويتها سيكون عينياً، بحسب ما يتوافق مع رؤى الحزب؛ ولكنها حتى الآن، لا تنوي الانشقاق رسميًا عن كتلة حزبها. كما انضم إلى فريق «أزرق أبيض»، نائبان منشقان عن حزب «تلم» الشريك في التحالف السابق لـ «أزرق أبيض»، ويجيز لهما القانون الانشقاق، لأنهما نائبان من أصل ٥ نواب لهذا الحزب المسجل رسميًا، من أصل الكتلة السابقة التي ضمت ٣٣ نائباً. وجرى تعديل قانون انشقاق الكتل البرلمانية، بحيث يسمح للنائبين بالحصول على ميزانية حزب شهرية فوراً، بدلًا من مرور عامين، بحسب القانون السائد حتى حينه، لغرض إتمام عملية الانشقاق. وهما النائبان يوعز هندل وتسفي هاوزر (كلاهما من أفراد طاقم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سابقاً).

وبموجب الاتفاق بين رأسي الائتلاف، فإن رئاسة الحكومة تكون بداية لبنيامين نتنياهو، لمدة ١٨ شهراً، تنتهي يوم ١٧ تشرين الثاني من العام ٢٠٢١، ثم تنتقل رئاسة الحكومة لفترة مطابقة لبيني غانتس، بصفته «رئيس الحكومة البديل»، دون الحاجة لحل الحكومة وطلب الثقة من الكنيست.

كما ينص الاتفاق على أن كل كتلة منهما، الليكود و «أزرق أبيض»، توقع اتفاقيات مع الكتل الحليفة، حول تقاسم الوظائف الحكومية والبرلمانية، في حين أن الاتفاق المبرم بين الكتلتين الأكبرين، يكون هو اتفاق السقف للائتلاف الحكومي.

وبموجب اتفاق الليكود و «أزرق أبيض»، فإن هذه تُعد حكومة طوارئ لمدة ٦ أشهر، ويكون برنامجها المرحلي معالجة الأزمتين الصحية والاقتصادية، ولا شيء غير ذلك، سوى عملية فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة. وجاء هذا البند السياسي، لكون نتنياهو يسعى لإنجاز هذا المخطط قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت يوم الثالث من تشرين الثاني ٢٠٢٠؛ ما يعني أن توقيت مخطط نتنياهو كان يجب أن يقع في فترة الأشهر الستة لتشكيل الحكومة.

**بموجب اتفاق الليكود و«أزرق أبيض»، فإن هذه تُعد حكومة طوارئ لمدة ٦ أشهر، ويكون برنامجها المرحلي معالجة الأزمتين الصحية والاقتصادية، ولا شيء غير ذلك، سوى عملية فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة.**

كما يقضي الاتفاق بأنه خلال الأشهر الستة، تتفاوض كل كتل الائتلاف حول برنامج الحكومة في كل المجالات، بما فيها المجال السياسي، على الرغم من ذكره في اتفاق الليكود- «أزرق أبيض». وفي الاتفاقية الثنائية بين الليكود ويهدوت هتوراة، وأيضًا بين الليكود وشاس، عدة بنود تتعلق بالقضيتين الحاسمتين بالنسبة لكتلتي الحريديم وهما قوانين السبت اليهودي، وتجنيد الشبان الحريديم في الجيش. فقد تعهد الليكود للكتلتين بأنه سيحافظ على «الوضع القائم» (الستاتيكو)، بمعنى عدم السماح بتغيير القوانين والأنظمة القائمة، على الرغم من تناقض هذا مع برنامج «أزرق أبيض». كما يتضمن الاتفاق بين الليكود وكتلتي الحريديم إقرارًا نهائيًا لقانون تجنيد الشبان الحريديم، بعد تعديل صيغته التي وضعها الجيش وأقرها الكنيست بالقراءة الأولى في شهر تشرين الثاني ٢٠١٨. وهذا التعديل الجديد، الذي قبلته كتلة «أزرق أبيض»، يفرغ القانون من مضمونه، إذ يمنح الحكومة الحق في تحديد أعداد الشبان الحريديم الذين سيتجندون سنويًا، من أصل الشبان الذين يصلون إلى سن التجنيد. وطالما أن الأمر بيد الحكومة فهذا يعني أن القرار سيخضع لإملاءات كتلة يهدوت هتوراه بالذات، وتساندها كتلة شاس. وقضية قانون التجنيد، شكلت عقبة بعد كل انتخابات، من دورات الانتخابات الثلاث الأخيرة، أمام انضمام «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان إلى الحكومة الأقرب له سياسيًا؛ إلى جانب قضايا أخرى ظهرت لاحقًا، منها رفض ليبرمان لحكومة برئاسة نتنياهو.

وعانت الحكومة الإسرائيلية منذ تشكلها من مشاكل داخلية بين مركبيّها الأساسيين، الليكود و«أزرق أبيض». فقد توترت العلاقات بينهما في الكثير من الملفات، وأدى ذلك إلى إطلاق تصريحات هجومية بين الطرفين بشكل غير مسبوق. وعادة تتميز الحكومات الائتلافية بنوع من اللباقة السياسية في تعامل مركباتها مع بعضها البعض، غير أن مركبات الحكومة الحالية تتصرف مع بعضها وكأنه صراع بين معارضة وبين الحكومة يتبادل الطرفان فيه هذه الأدوار. وظهرت الأزمة الجادة بين المركبين في مسألة إقرار الميزانية العامة للدولة، كما أشرنا أعلاه.

لكن أزمة إقرار الميزانية كانت مجرد واحدة من قضايا التوتر داخل الحكومة، فإلى جانبها كانت هناك ملفات أخرى اعتبرت بؤر توتر، مثل الموقف من الجهاز القضائي وسلطات إنفاذ القانون، واللذين يتعرضان لهجوم مستمر من طرف نتنياهو ووزراء وأعضاء الكنيست من الليكود، في حين يقف حزب «أزرق أبيض» مدافعًا عن هذه الأجهزة، لا سيّما وأن وزير العدل السابق، آفي نيسانكورن، ينتمي إلى حزب «أزرق أبيض». وصعّد نتنياهو والليكود من مهاجمة هذه السلطات في الآونة الأخيرة بشكل كبير، مما زاد التوتر بين الطرفين، حيث تمت مهاجمة وزير العدل نفسه، وقد أخذت التصريحات الهجومية بين الطرفين شكل التراشقات المعهودة بين حكومة ومعارضة بينهما خصومة سياسية وأيديولوجية.

كما ظهر التوتر بين الطرفين عندما استثنى نتنياهو كلا من بيني غانتس وهو وزير الدفاع ورئيس الحكومة البديل، وغابي أشكنازي وهو وزير الخارجية، من المشاركة في اتفاق التطبيع الذي تم الإعلان عنه مع دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تفاجأ الرجلان من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الاتفاق بين الدولتين وعقد علاقات دبلوماسية وتطبيع بينهما. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل برّر نتنياهو عدم إشراكهما بحجة أنه تخوف من أن يؤدي ذلك إلى إفشال الاتفاق لأن الرجلين كانا سيسربان الموضوع، واصفا إياهما بأنهما قد «يتحدثان بصورة غير مسؤولة مع مقربين لهما» حول الاتفاق.[١٥] والحقيقة أن نتنياهو لم يشركهما في الاتفاق لأنه أراد أن يحتفظ لنفسه بهذا الإنجاز على أنه إنجاز شخصي له، وهذا ما قد يوظفه جيدًا في أي انتخابات قادمة.

في السياق ذاته، حدث توتر بين الليكود و «أزرق أبيض» في أعقاب تصريحات وزير الخارجية أشكنازي والتي أعلن فيها أن موضوع الضم لم يعد موجوداً على جدول الأعمال، وأنه بدل مرحلة الضم بدأت مرحلة التطبيع مع الدول العربية. وهو التصريح الذي أثار حفيظة أعضاء من حزب الليكود الذين أكدوا مرارًا، مثلهم مثل نتنياهو، أن إلغاء الضم لم يكن ثمنًا لاتفاق السلام مع الإمارات، بل تم تأجيله. وهذا الموضوع يعتبر مهمًا لليكود لأن شرعيته السياسية في أوساط جزء من قواعده الانتخابية تتمثل في وعوده بضم مناطق في الضفة الغربية.

لم ينحصر التوتر داخل الحكومة بين حزبيّ الليكود و «أزرق أبيض» فحسب، وإنما نشب أيضًا توتر مع أحزاب اليهود الحريديم في الحكومة (حزبا يهدوت هتوراه وشاس) على خلفية انتشار جائحة كورونا في البلدات اليهودية المتدينة (مثل مدينة بني براك). حيث عارضت هذه الأحزاب اتخاذ إجراءات صارمة داخل البلدات والأحياء الدينية اليهودية، وخرجت ضد مدير إدارة الأزمة، الذي طالب بفرض إجراءات كهذه على بلدات صنفت بأنها حمراء (وهذا يعني أن الوباء منتشر فيها بصورة كبيرة)، وطالبته بالاستقالة من منصبه بعد توصيته بمنع سفر المتدينين اليهود إلى أوكرانيا لزيارة قبر أحد أولياء اليهود المشهورين، والذي تعتبر زيارته بمثابة أكبر حدث ديني في اليهودية الأرثوذكسية. وخضع نتنياهو لمطالب هذه الأحزاب، ففرضت الحكومة في النهاية إغلاقًا جزئيًا على البلدات الحمراء، بدلاً من الإغلاق الكلي، كما طالب مدير إدارة الأزمة، وذلك كنوع من التسوية مع الأحزاب الدينية، التي تخضع لضغوط كبيرة من المجتمع اليهودي المتدين في هذا الشأن.

## ٢.٤ المحكمة العليا في مرمى أحزاب اليمين

قُدّمت طلبات التماس للمحكمة العليا ضد الاتفاقية الائتلافية بين الليكود وحزب «أزرق أبيض»، وضد تكليف بنيامين نتنياهو بتأليف حكومة جديدة على خلفية تقديم لوائح اتهام ضده بشبهة ارتكاب مخالفات فساد. وتعرضت المحكمة إلى هجوم من معسكر نتنياهو حتى قبل صدور قرارها هذا، ولمجرّد قيامها بمناقشة تلك الطلبات. وبتاريخ ٦ أيار ٢٠٢٠ رفضت المحكمة بالإجماع طلبات الالتماس.

وحذر نتنياهو في أثناء انعقاد جلساتها من أن تدخّل المحكمة الإسرائيلية العليا في الاتفاقية الائتلافية «يمكن أن يزيد من فرص الانجرار إلى انتخابات رابعة». وقال في مؤتمر صحافي: «في دولة ديمقراطية، الشعب هو الذي يحدّد مَن يقوده، ولقد انتُخبت بأغلبية الأصوات. ونال الحزب الذي أترأسه أكبر عدد من الأصوات. هناك أغلبية كبيرة من الجمهور تريدني أن أقود الحكومة، وهناك أغلبية كبيرة في الكنيست تريد ذلك، وهذا ما يجب أن يحدث»، وأضاف: «الاتفاق بيننا وبين أزرق أبيض وُضع بدقة، وبحذر كبير جداً، وبمسؤولية كبيرة، وزعزعته يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص الانجرار إلى انتخابات رابعة. آمل ألاّ تفعل المحكمة العليا ذلك».[١٦] وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» (تابعة لهيئة البث الرسمية الجديدة) أن نتنياهو شنّ خلال محادثة مغلقة مع مسؤولين في الليكود هجوماً حادّاً على المحكمة العليا، قبل ساعات من بدئها مناقشة طلبات التماس ضد تكليفه بمهمة تشكيل الحكومة، وذلك على خلفية تقديم لوائح اتهام جنائية ضده. وكشفت قناة التلفزة أن نتنياهو قال في تلك المحادثة إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم الغربي التي فيها المحكمة العليا قادرة على اتخاذ قرارات من دون أن يتمكن أحد من كبحها، الأمر الذي وفر لها إمكانية العمل من دون ضوابط.[١٧]

وجاء ثاني أبرز هجوم تعرضت له المحكمة العليا على خلفية البدء بمناقشة طلبات التماس قدمت إليها ضد «قانون أساس: القومية» الذي يقضي بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، في كانون الأول ٢٠٢٠. فقد وجّه رئيس الكنيست الإسرائيلي ياريف ليفين من الليكود رسالة إلى رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا القاضية إستير حيوت حذّرها فيها من مغبة التدخل في أي قانون أساس. وقال ليفين إن مناقشة قوانين أساس بحدّ ذاتها هي تحدٍّ للمبادئ الديمقراطية الأساسية المرتبطة بسيادة الشعب، وبالفصل بين السلطات، وأكد أن أي تدخّل في قوانين الأساس يفتقر إلى الصلاحية، وبالتالي لن يكون له أثر قانوني. وأكد نتنياهو أيضاً في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، أن لا صلاحية للمحكمة العليا في النظر في قوانين أساس الكنيست. وتعقيبًا على ذلك، قال رئيس تحالف «يوجد مستقبل- تلم» وزعيم المعارضة وعضو الكنيست يائير لبيد إن التهديد الواضح الذي يوجهه رئيس الحكومة إلى المحكمة العليا ما هو إلّا محاولة لترهيب القضاة من محاكمته. وأضاف أن تحالفه لن يسمح بتقويض الديمقراطية الإسرائيلية، وسيدافع عن المحاكم واستقلاليتها بكل قوة. وبدأت المحكمة العليا بهيئة موسعة مؤلفة من ١١ قاضياً الاستماع إلى طعون ١٥ طلب التماس قُدمت إليها ضد «قانون القومية الإسرائيلي» الذي سنّه الكنيست قبل أكثر من سنتين. وأكد مقدّمو طلبات الالتماس أن القانون يميز

جاء ثاني أبرز هجوم تعرضت له المحكمة العليا على خلفية البدء بمناقشة طلبات التماس قدمت إليها ضد «قانون أساس: القومية» الذي يقضي بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، في كانون الأول ٢٠٢٠. فقد وجّه رئيس الكنيست الإسرائيلي ياريف ليفين من الليكود رسالة إلى رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا القاضية إستير حيوت حذّرها فيها من مغبة التدخل في أي قانون أساس.

ضد مجموعات عرقية غير يهودية، وفي الأساس ضد الأقلية العربية في إسرائيل، والتي تشكل نحو ٢٠٪ من مجمل سكان الدولة، خاصة أنه لا يعتمد على المساواة بين مختلف المواطنين في إسرائيل. وستتخذ المحكمة العليا قرارها بعد الانتهاء من المداولات. ولم تتدخل المحكمة العليا حتى الآن ولم ترفض أي قانون أساس دستوري على الإطلاق. وسبق للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت أن أكد أن المحكمة العليا لا تمتلك صلاحية إلغاء قوانين أساس.[١٨]

وخلال ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ تصاعدت تحذيرات من مغبة الهجوم على الجهاز القضائي من جانب شخصيات رسمية في طليعتها رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، الذي قال في سياق كلمة ألقاها خلال مراسم تأدية قضاة جدد لقسم الولاء أقيمت في مقر رؤساء إسرائيل في القدس يوم ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢١، إن الجهاز القضائي في إسرائيل يتعرض في السنوات الأخيرة لانتقادات شديدة اللهجة يتخطى بعضها الخطوط الحمراء. وأضاف أن هذا الأمر يحدث أحياناً تحت شعار الحَوْكمة، وشدد على ضرورة الحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

بدورها حذرت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا إستير حيوت من المحاولات الهادفة إلى النيل من الجهاز القضائي، وإقحامه في القضايا السياسية، مؤكدة ضرورة الحفاظ على استقلاليته. وأضافت أنه لا أساس من الصحة للادعاء القائل إن المحاكم، وبصورة خاصة المحكمة العليا، تؤدي دوراً في الساحة السياسية، وأكدت أن الجهاز القضائي جهاز مستقل ومحايد والقضاة يحسمون في القضايا المقدمة إليهم بموجب أحكام القانون فقط.[١٩]

وأكد المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت في كلمة له أمام مؤتمر جمعية القضاء العام عُقد في أواخر كانون الثاني ٢٠٢١، أهمية الوصول إلى مرحلة ما بعد أزمة فيروس كورونا وقد تم الحفاظ على حقوق الإنسان ومؤسسات الدولة وفي مقدمها الجهاز القضائي. وأضاف مندلبليت: «للأسف الشديد نشهد أحيانًا استغلالاً للوضع من أجل المساس بشرعية أجهزة تطبيق القانون ونشر معلومات كاذبة واتهامات تصل بشكل مفرط إلى حدّ الافتراء.» وأوضح مندلبليت أن كل من يحرص على سيادة القانون يجب أن يقول نعم للنقد المشروع ولا للتحريض والأكاذيب ونزع الشرعية.[٢٠]

## إجمال

من الواضح أن إسرائيل ظلت عالقة في شرك أزمة سياسية عميقة بعد الجولة الرابعة من الانتخابات أيضًا. واتسمت هذه الجولة بأنها جرت في ظل عدد من الانشقاقات. ففي اليمين، انشق جدعون ساعر عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً تحت اسم «أمل جديد لإسرائيل»، وانشقت «الصهيونية الدينية» إلى حزبين، الأول برئاسة نفتالي بينيت، والثاني برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وهذا الأخير تحالف مع أتباع

كهانا بضغط من نتنياهو. وفي الوسط – اليسار استمر انشقاق تحالف «أزرق أبيض» إلى حزبين («يوجد مستقبل» و «أزرق أبيض») الذي بدأ على خلفية قيام غانتس بالانضمام إلى حكومة نتنياهو بعد الانتخابات الثالثة، وكذلك خاض حزبا العمل وميرتس الانتخابات بصورة منفردة.

ولدى المجتمع العربي أيضاً تنافست في الانتخابات قائمتان بعد انشقاق القائمة المشتركة، وفازتا بعشرة مقاعد في الكنيست الـ ٢٤.

وعلى الرغم من مرور سنة تعتبر مضطربة للغاية، على خلفية أزمة فيروس كورونا التي تسببت بآلاف الوفيات، وبنسبة تفشٍّ للوباء من بين الأعلى في العالم، وببطالة كبيرة، وبانهيار عشرات آلاف الأعمال، وبعملية تلقيح تعتبر سبّاقة، فإن ذلك لم ينجح في كسر التعادل في الخريطة السياسية بين معسكر الأحزاب المؤيدة لاستمرار حكم نتنياهو ومعسكر الأحزاب المناهضة لاستمرار حكمه.

ووفقاً لتحليلات إسرائيلية عديدة، حاول نتنياهو الاستفادة من فتح مرافق الاقتصاد، وانخفاض أعداد المرضى، وتلقيح أغلبية السكان، وعودة الدراسة والتجارة، لكنه لم يحظَ بالنصر الذي كان يتمناه. في المقابل، لم ينجح خصوم نتنياهو أيضاً في استغلال تقصيره في سنة كورونا لإطاحته من الحكم.

ظلت إسرائيل عالقة في شرك أزمة سياسية عميقة بعد الجولة الرابعة من الانتخابات أيضًا. واتسمت هذه الجولة بأنها جرت في ظل عدد من الانشقاقات. ففي اليمين، انشق جدعون ساعر عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً تحت اسم «أمل جديد لإسرائيل»، وانشقت «الصهيونية الدينية» إلى حزبين، الأول برئاسة نفتالي بينيت، والثاني برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وهذا الأخير تحالف مع أتباع كهانا بضغط من نتنياهو. وفي الوسط - اليسار استمر انشقاق تحالف «أزرق أبيض» إلى حزبين («يوجد مستقبل» و «أزرق أبيض») الذي بدأ على خلفية قيام غانتس بالانضمام إلى حكومة نتنياهو بعد الانتخابات الثالثة، وكذلك خاض حزبا العمل وميرتس الانتخابات بصورة منفردة.

# الهوامش

١ استطلاع: حزب برئاسة غادي أيزنكوت سيأخذ أربعة مقاعد من اليمين، *هآرتس*، ٢٠٢٠/١٢/٣.

٢ نتائج الانتخابات الواردة في الجدول والنص مأخوذة من موقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٤ (آذار ٢٠٢١) أنظر/ي الرابط: ועדת הבחירות המרכזית לכנסת ה-24 | תוצאות ארציות (bechirot.gov.il).

وموقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٣ (آذار ٢٠٢٠)، أنظر/ي الرابط: (bechirot.gov.il).

٣ أنظر/ي نتائج الانتخابات في موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط: https://www.bechirot.gov.il/.

٤ أنشيل بيبر، «الفائز الأكبر في الانتخابات هو اليهودية الأصولية»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٣/٢٤.

٥ ميراف ميخائيلي، «ارفع رأسك يا روغل ألفر»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/١٢.

٦ ميراف ميخائيلي، «لحظة قبل الانتحار النهائي لحزب العمل»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٤/٢٤.

٧ جاءت أقوال ريفلين في سياق كلمة خلال مؤتمر عقدته قيادة شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» تحت عنوان «جيش الشعب»، *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢١/٣/١٠.

٨ أنظر/ي الفصل الاجتماعي في هذا التقرير.

٩ التقدير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٠–٢٠٢١، معهد أبحاث الأمن القومي – جامعة تل أبيب، أنظر/ي الرابط: https://bit.ly/3w8BZev.

طال ليف– رام، الأزمة الداخلية أحد ثلاثة أخطار بارزة تهدد مناعة دولة إسرائيل في الفترة الحالية، *معاريف* ٢٠٢١/١/٧.

١٠ باحثو معهد هرتسليا للسياسات والاستراتيجيا بإشراف مدير المعهد عاموس غلعاد، تقدير موقف: *المحافظة على «العلاقات الخاصة» مع إدارة بايدن في ظل أزمة داخلية في إسرائيل*؛ الموقع الإلكتروني للمعهد، ٢٠٢١/١/٣. أنظر/ي الرابط:

https://www.idc.ac.il/he/research/ips/pages/insights/insights–3-1-21-ips.aspx.

١١ مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١/١/١١، أنظر/ي الرابط: https://www.idi.org.il/articles/33446.

١٢ يوسي أحيمئير، «الكراهية الداخلية بين الإسرائيليين تأخذهم نحو الفوضى»، *معاريف*، ٢٠٢١/١/٢٥.

١٣ «حلّ الكنيست الإسرائيلي تلقائياً والذهاب نحو انتخابات رابعة خلال أقل من سنتين يوم ٢٣ آذار «٢٠٢١، *معاريف* ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

١٤ يهونتان ليس، «آخر مستجدات المشهد الانتخابي في إسرائيل بعد انتهاء مهلة تقديم القوائم»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/٥.

١٥ نوعا لنداو، نتنياهو: «لم أخبر غانتس وأشكنازي عن الاتفاق مع الإمارات خوفًا من أن يسرّبا الأمر إلى مقربيهما»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٨/١٧.

١٦ خبر، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٥/٦.

١٧ خبر، *معاريف*، ٢٠٢٠/٥/٦.

١٨ خبر، *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

١٩ خبر، *معاريف*، ٢٠٢١/١/٢٧.

٢٠ خبر، *معاريف*، ٢٠٢١./١/٢٩